



## The Constitutional and Legal Framework of the Legislative Process in Japan

Assistant lecturer Israa Mohammed Aboud Al-Maliki <sup>1,\*</sup>

<sup>1</sup> Babylon Center for Civilization and Historical Studies, University of Babylon, Iraq

\* Corresponding author, Email: [theresearcherasraalmalky@gmail.com](mailto:theresearcherasraalmalky@gmail.com)

Received: 12/07/2025

Accepted: 23/08/2025

### Abstract

Japan constitutes a unique case study in the field of comparative constitutional law, presenting a distinct model of the interaction between constitutional stability and political transformation. This research proceeds from a central hypothesis that the contemporary Japanese legislative system represents a complex synthesis between the constitutional principles entrenched in the 1947 document on one hand, and evolving political practices under the dominant party system on the other. The academic significance of this study lies in its address of a central problematic in the science of constitutional politics: the dialectical relationship between constitutional text and political practice. Within the theoretical framework, this study is based on the approach of New Institutionalism, which allows for a comprehensive analysis of the interaction between formal rules (the constitution and laws) and informal practices (political norms and power balances). It also benefits from the framework of Comparative Institutional Analysis to understand the particularity of the Japanese model within the context of parliamentary democratic systems.

**Keywords:** Japan, Japanese Diet, Japanese Political System, Japanese Constitution.

## التأطير الدستوري والقانوني للعملية التشريعية في اليابان

م.م اسراء محمد عبود المالكي<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup>مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، العراق

\*البريد الإلكتروني للمؤلف المراسل: [theresearcherasraalmalky@gmail.com](mailto:theresearcherasraalmalky@gmail.com)

### المستخلص

تشكل اليابان حالة دراسية فريدة في مجال القانون الدستوري المقارن، حيث تقدم نموذجاً متميزاً للتفاعل بين الثبات الدستوري والتحول السياسي. ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن النظام التشريعي الياباني المعاصر يمثل توليفة معقدة بين المبادئ الدستورية الراسخة في دستور 1947 من جهة، والممارسات السياسية المتطورة في ظل نظام الحزب المسيطر من جهة أخرى. وتكمن الأهمية الأكاديمية لهذه الدراسة في كونها تتناول إشكالية مركزية في علم السياسة الدستورية، وهي إشكالية العلاقة الجدلية بين النص الدستوري والممارسة السياسية. في الإطار النظري، تستند هذه الدراسة إلى مقاربة المؤسساتية الجديدة (New Institutionalism) التي تتيح تحليلاً شاملاً للتفاعل بين القواعد الرسمية (الدستور والقوانين) والممارسات غير الرسمية (الأعراف السياسية وتوازنات القوى)، كما تستفيد من إطار التحليل المؤسسي المقارن (Comparative Institutional Analysis) لفهم خصوصية النموذج الياباني في سياق النظم الديمقراطية البرلمانية.

**الكلمات المفتاحية:** اليابان، الدايت الياباني، النظام السياسي في اليابان، الدستور الياباني.

### المقدمة

بالرغم من خضوع اليابان للسيطرة الامنية مدة طويلة , لكنها استطاعت تحقيق التحول الديمقراطي وبمدة قياسية عبر تطبيق الاسس الديمقراطية التي وضعها الاحتلال الامريكي , ومن ثم أضحت اليابان أول دولة ديمقراطية متقدمة من خارج مجموعة الدول الغربية , فضلاً عن ذلك قدرة المجتمع الياباني في الاستفادة من تجربة الغرب في البناء السياسي الليبرالي الديمقراطي ومواءمة ذلك مع قيمه المحافظة وتطوير هذه القيم وتكييفها مع الفكر العلمي الليبرالي الديمقراطي الغربي , هذه المواءمة بين الاصل والحدثة انعكست على عملية صنع السياسة العامة اليابانية وجعلت هذه العملية تختلف في اليابان عن باقي دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة, لذا تمثل اليابان نموذجاً فريداً للتفاعل بين الثبات الدستوري والتحويلات السياسية، حيث يشكل دستور 1947 الإطار القانوني الأسمى الذي تنبثق منه كافة العمليات التشريعية. تكتسب دراسة النظام التشريعي الياباني أهميتها من كونه يجسد حالة استثنائية للتوازن بين الصرامة الدستورية من جهة، والمرونة السياسية من جهة أخرى، في ظل هيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) على المشهد السياسي لأكثر من ستة عقود.

تتمثل الإشكالية المركزية لهذا البحث في تحليل التداخل المعقد بين العوامل الدستورية والقانونية من ناحية، والاعتبارات السياسية والاجتماعية من ناحية أخرى، التي تشكل في مجموعها العملية التشريعية اليابانية. فمنذ إقرار الدستور في فترة ما بعد الحرب، ظل النظام السياسي الياباني يتأرجح بين التمسك بحرفية النصوص الدستورية من جهة، وضرورات التكيف مع المتغيرات السياسية والاستراتيجية من جهة أخرى، وهو ما تجلّى بوضوح في الجدل الدائر حول المادة 9 المتعلقة بنزع السلاح.

يعتمد هذا البحث على منهجية متعددة المستويات، تجمع بين التحليل القانوني للنصوص الدستورية والتشريعية، ودراسة الممارسات السياسية الفعلية للفاعلين السياسيين , كما يستند إلى تحليل نقدي للتفاعل بين المؤسسات الدستورية (البرلمان، الحكومة، القضاء) في ظل التوازنات السياسية القائمة.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الآليات التي تمكن النظام الياباني من الحفاظ على استقراره الدستوري مع الاستجابة لمتطلبات التغيير السياسي، وذلك من خلال تحليل ثلاث مستويات رئيسية: الإطار الدستوري النظري، والممارسة التشريعية العملية، والتحديات السياسية الراهنة. ويأتي هذا البحث في وقت تشهد فيه اليابان نقاشاً واسعاً حول إصلاح دستوري قد يعيد تشكيل النظام السياسي بأكمله.

سوف يتم تقسيم هذا البحث -فضلاً عن المقدمة والخاتمة -على المباحث الآتية:

المبحث الأول: الهندسة الدستورية للنظام السياسي في اليابان .

المبحث الثاني: ديناميات العمل التشريعي .

المبحث الثالث : تحديات الإصلاح الدستوري .

المبحث الأول: الهندسة الدستورية للنظام السياسي في اليابان .

تمثل الهندسة الدستورية للنظام السياسي الياباني نموذجاً فريداً للتكيف الدستوري في ظل التحول الديمقراطي، لذا سنتناول في هذا الجانب توزيع السلطات الثلاث وفق دستور 1947 النافذ ومن ثم نتطرق الى دورها :

**الفرع الأول: توزيع سلطات الدولة في اليابان**

ان الوضع السياسي في اليابان يمتاز بخصوصية فريدة، اذ يشتهر النظام السياسي الياباني بالثبات والاستقرار، فعلى الرغم من فرض التغيير على هيكلية النظام السياسي الياباني من قبل الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، الا ان اليابانيين حافظوا على نظامهم السياسي الاصيل المتمثل بالإمبراطورية اليابانية، ويعد النظام السياسي في اليابان ملكي (إمبراطوري)، وراثي، ديمقراطي، دستوري، برلماني، على وفق دستور الصادر في عام (1946م)\* (1) والمعمول به حالياً، وقد شكل النظام السياسي الياباني على غرار النظام السياسي البريطاني، ويعد البرلمان الياباني اول تجربة ناجحة خارج حدود الدول الغربية، ويشكل هذا دستور للبلاد الذي حقق معجزة اقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، اصغر الدساتير حجماً في العالم، فعدد صفحاته لا تتجاوز (23) صفحة، وعلى وفق ما تقدم سنوضح في هذا الجانب بنية مؤسسات النظام السياسي الياباني الدستورية والسياسية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) على وفق دستور عام 1946م النافذ.

**اولاً: التفويض الدستوري:** الأصل في الانظمة السياسية، أن تمارس كل سلطة من سلطات الدولة اختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور إذ يمنح الدستور لكل سلطة وظيفة معينة مستقلة عن عمل السلطة الأخرى. 2. البرلمان الياباني (السلطة التشريعية)، مُعرّف في الدستور 1946 بأنه "أعلى جهاز في الدولة، وهو الجهاز الوحيد الذي يسن القوانين في الدولة" 3. ويتألف البرلمان من أعضاء يُنتخبون مباشرةً من قِبَل مواطنين لا تقل أعمارهم عن 20 عاماً. وتُعدُّ الأحزاب السياسية، التي ينتمي إليها معظم أعضاء البرلمان، الوحدات الأساسية للنشاط السياسي. ولذلك، يُقال إن اليابان تمارس العمل الحزبي، والبرلمان هو "الجهاز التشريعي الوحيد للدولة"، ويجب أن تخضع جميع التشريعات لعملية تفضي إلى الموافقة النهائية في البرلمان. 4. واليابان لديها أحد أقدم البرلمانات في العالم، إذ تأسس البرلمان الياباني، المعروف باسم "الدايت"، بموجب دستور ميجي عام 1889، وأجريت أول انتخابات برلمانية له عام 1890.

يتألف البرلمان الدايت من مجلسين تشريعيين: مجلس الشيوخ (مجلس المستشارين) ومجلس النواب (مجلس النواب). ويتمتع المجلسان بسلطة تشريعية كاملة، ويُنتخب أعضاء كليهما انتخاباً مباشراً من الشعب. 6.

يتألف مجلس النواب (شوجين، أو المجلس الأدنى) من 289 دائرة انتخابية ذات مقعد واحد و176 مقعداً تُحدد بنظام التمثيل النسبي في 11 دائرة متعددة الأعضاء. مدة عضوية النواب أربع سنوات ما لم يُحل المجلس. أما مجلس المستشارين (سانجين، أو المجلس الأعلى)، فيضم 245 عضواً، مدة عضويتهم ست سنوات، ويُنتخب نصف أعضاء المجلس الأعلى كل ثلاث سنوات. ولا يجوز حل مجلس المستشارين.

المجلس الأدنى هو الأقوى. أما مجلس النواب فهو المجلس المهيمن في السلطة التشريعية، ويملك سلطة سنّ القوانين، والموافقة على المعاهدات، وإقرار الموازنة، واختيار رئيس الوزراء. إذا رفض المجلس الأعلى مشروع قانون أقرّه

\*تم اعتماد اول دستور لليابان عام 604م، ثم تلاه الدستور الرسمي الصادر يوم 1889/2/11، الذي تم اعتماده بعد ان تم انشاء مجلس وزاري في سنة 1885م، واصبح يسمى دستور ميجي او الدستور الامبراطوري واستمر لاكثر من 56 عاماً، أما الدستور الحالي او ما يسمى بدستور السلام (平和憲法، هيو كينبو) يعتبر الوريث لدستور ميجي، صدر في 1946/11/3، ودخل حيز التنفيذ في 1947/5/3، ويتألف هذا الدستور من ديباجة (مقدمة) و(11) فصلاً و(103) مادة. وقد احدث هذا الدستور تحولاً كبيراً في هيكل الحكومة اليابانية من خلال نقل السلطة المطلقة من الامبراطور الى الشعب، وفصل الدين عن الدولة، واعطاء حق الانتخاب للنساء، للمزيد حول الموضوع ينظر الى: أدوين ريشاور: اليابانيون، ترجمة: ليلي جبالى، سلسلة كتب ثقافية صادرة من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 122، وانظر ايضا:

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.6, 1s ed., (Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983,p7\_9.

<sup>2</sup> سيفان باكراد ميسروب: التفويض التشريعي، كلية الحداثة الجامعة/ مركز الدراسات المستقبلية/ بحوث مستقبلية، العدد 39، 2012، ص 149.

<sup>3</sup> ينظر الى: المادة (41) من الدستور الياباني الصادر عام 1946، والمنشور على: [https://www.constituteproject.org/constitution/Japan\\_1946?lang=ar](https://www.constituteproject.org/constitution/Japan_1946?lang=ar)

<sup>4</sup> Embassy of Japan in Bangladesh: <https://www.bd.emb-japan.go.jp/en/japanInfo/govStructure.html>

<sup>5</sup> Asia for Educators, Columbia University, (Government and Politics in Modern Japan), 2025:

[https://afe.easia.columbia.edu/special/japan\\_1950\\_politics.htm](https://afe.easia.columbia.edu/special/japan_1950_politics.htm)

<sup>6</sup> وسام هادي عكار: تطور سياسة اليابان الاقتصادية (1952-1973)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2014، ص 88-89، وانظر كذلك: نعم نذير شكر: النظام السياسي الياباني الواقع وآفاق المستقبل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 71-77، عماد رزيك عمر: البيروقراطية الإدارية واليات التدبير السياسي في اليابان، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة - قطر، 2020، ص 81.

المجلس الأدنى، فإنه يصبح قانوناً نافذاً إذا أقرّه المجلس الأدنى مرة أخرى بأغلبية الثلثين، ونظراً لأن الحصول على أغلبية الثلثين في مجلس النواب عادة ما يكون صعباً للغاية بالنسبة لحزب واحد أو ائتلاف، فإن مجلس الشيوخ لديه القدرة على تأخير التشريع وفي بعض الأحيان إيقافه<sup>7</sup>.

### الجدول (1) : المقارنة بين مجلس النواب و مجلس المستشارين 8

مجلس النواب	بيت المستشارين	
عدد النواب	(245) شخصاً دائرة انتخابية ذات مقعد واحد 289 التمثيل النسبي 176	
مصطلح	4 سنوات (إذا تم حلها ، ستفقد منصبك حتى خلال فترة ولايتك)	6سنوات (يُعاد انتخاب النصف كل 3 سنوات)
حق التصويت	18 سنة وما فوق	18 سنة وما فوق
الأهلية للانتخاب	25 سنة وما فوق	فوق 30 سنة
الدائرة الانتخابية	الدوائر ذات المقعد الواحد: 289 قسماً على مستوى البلاد ، التمثيل النسبي: 11 قسماً على مستوى الدولة	الدوائر الانتخابية: من حيث المبدأ ، 45 جناحاً لكل محافظة (مقاطعة توتوري / محافظة شيماني ، محافظة توكوشيما / محافظة كوتشي هي دائرة انتخابية واحدة في كل من محافظتين) التمثيل النسبي: 1 جناح على الصعيد الوطني
يمكن ان يكون	لا يمكن حله	

الأغلب يقوم كلا المجلسين نفس الاختصاصات المهمة و الحصرية الخاصة بالسلطة التشريعية والتي تمثل في :

1. يختار كل مجلس ( النواب, المستشارين) رئيسه، والمسؤولين الآخرين كما يُؤسس كل مجلس قواعده المتعلقة بالاجتماعات، والإجراءات، والنظام الداخلي، ويعاقب الأعضاء على السلوك غير المنتظم، وعلى كل حال من أجل عزل احد الأعضاء يجب أن يصدر قرار بذلك من أغلبية الثلثين، أو الأكثرية من الأعضاء الحاضرين، ويعتبر هذا اول عمل يصوت عليه البرلمان في الدول الديمقراطية في الغالب (المادة 58).

2. يقوم مجلس الدايت بتكليف رئيس الوزراء , يجب أن يكون الاخير عضواً في الدايت وذلك بناء على قرار يصدره الدايت حيث يسبق موضوع مناقشة قرار تحديد رئيس الوزراء أي أعمال أخرى , عدا ما سبق ذكره في النقطة الاولى (المادة 68).

<sup>7</sup> ينظر الى: المادة (43, 44, 46) من الدستور الياباني الصادر عام 1946, وينظر ايضاً: قانون الانتخاب الياباني الصادر 1950 المعدل في 2013, الفصل الثاني, ص 4, ينظر الى موقع الدايت الرسمي: [www.sangiin.go.jp](http://www.sangiin.go.jp) وكذلك مؤمن محمد الغزالي : النظام السياسي المعاصر , المركز الديمقراطي العربي للدراسات (الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية), برلين\_ المانيا, 2017, بحث منشور على موقع المركز : <https://democraticac.de/?p=47088>

3. ان المهمة الرئيسية لمجلس الدايت (البرلمان) هي تشريع القوانين إذ يمر مشروع القانون على (الدايت) بكلا مجلسيه وينال موافقتهما ومصادقتها عليه, يصبح مشروع القانون المعروض قانوناً إذا ما تمت الموافقة عليه بالأغلبية البسيطة في كلا المجلسين إلا في تلك الحالات التي أشتراط الدستور حصولها على نسبة أكبر من ذلك (المادة 59).

4. أيًا كان شكل نظام الحكم، فإن دور البرلمان يتجلى في أمرين هما سنّ القوانين والرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، وتمارس الأخيرة وفق مراحل وأشكال عده (كالمنافشة، والأسئلة، والإستجواب، وسحب الثقة، ولجان التحقيق، وغيرها من طرق المراقبة)(8).

5. يتولى الدايت أيضا إنشاء محكمة لدراسة حالات الطرد (الخلع) على أن تتألف من الأعضاء في كلا المجلسين وذلك لمحكمة القضاة الذين أتخذت بحقهم إجراءات أوليه (المادة 64).

6. اما مشروع الموازنة العامة الذي يقدمه مجلس الوزراء وينم اقراره والمصادقة عليه من قبل مجلس الدايت بمجلسيه على ان يعرض اولاً على مجلس النواب ثم يمرر الى مجلس المستشارين للتصويت عليه (المادة 60).

7. ويقوم مجلس الدايت بالموافقة على اعطاء او استلام البيت الامبروطوري أية أملاك، كما أنه لا يحق لهم تقديم الهدايا إلا بناء على موافقة من الدايت (المادة 8).

8. يمكن للدايت التقدم باقتراح لتعديل هذا الدستور على أن يحصل إقتراح التعديل على نسبة الثلثين أو أكثر لكل مجلس من مجلسي الدايت، ثم وبعد ذلك يتم تقديم موضوع التعديل للأمة للحصول على موافقتها من عددها على أساس نظام الأغلبية الشعبية وذلك ضمن إطار إستفتاء عام أو إنتخابات عامة حسب ما سوف يقرره الدايت (المادة 96).

يشترط لأداء الأعمال في كلا المجلسين وجود النصاب القانوني و يتحقق هذا النصاب على أساس حضور ما لا يقل عن ثلث الأعضاء في كل مجلس على حده، ويجرى التصويت على تقرير كافة الأمور على أساس أغلبية الحاضرين إلا في الحالات التي يحددها الدستور، كما في المادة الخاصة بتعديل الدستور (المادة 96) والتي تشترط (ان يحصل إقتراح التعديل على نسبة الثلثين أو أكثر لكل مجلس من مجلسي الدايت)، أما في حال التساوي في عدد الأصوات فان لرئيس المجلس ترجيح أحد كفتي الطرفين، تكون مداوات المجلسين مفتوحة للعامة ولكن يمكن عقد جلسات سرية على أساس موافقة ما لا يقل عن ثلثي أعضاء المجلس الحاضري، ويجري تدوين محاضر المداوات في كلا المجلسين كما يتم طباعتها وتوزيعها لعامة الناس إلا في حالات الجلسات التي تمت الموافقة على سريتها(9).

على الرغم من أن البرلمان يُعرّف بأنه الجهاز الأعلى للدولة، ومنبع السلطة السياسية، حيث يتعين إقرار جميع القوانين، إلا أنه لم يقم بالأدوار التي حددها له الدستور لعدة أسباب 10 :

(8) للمزيد ينظر الى : عمرو هاشم ربيع: الرقابة البرلمانية في النظم السياسية ( مجلس الشعب المصري نموذجاً), مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام, القاهرة, 2002, ص 186 و 250, وينظر ايضا: المادة (62 و 63) من الدستور الياباني الصادر 1946.

(9) ينظر الى: المادة (56 و 57) من الدستور الياباني الصادر في 1946م, وينظر ايضا: امانى فهمي, مصدر سبق ذكره, ص 28.

<sup>10</sup> Asia for Educators, Columbia University, (Government and Politics in Modern Japan) , OP.CIT.

- هو تقليد السلطة البيروقراطية واعتماد السياسيين عليها للحصول على الخبرة السياسية. لا تمتلك اليابان قطاعاً متطوراً من مراكز الفكر والرأي، كما هو الحال في الولايات المتحدة.
- أن أحزاب المعارضة أصبحت ضعيفة للغاية بحيث لم تتمكن من تحدي الحزب الليبرالي الديمقراطي على السلطة، فقد أصبح صنع السياسات يتركز في البيروقراطيين وأجهزة صنع السياسات في الحزب.
- على الرغم من أن البرلمان لديه نظام لجان على غرار الكونجرس الأمريكي، فإن لجان البرلمان لم تكتسب الصلاحيات التي تتمتع بها في الأنظمة البرلمانية الأخرى أو في الأنظمة الرئاسية، مثل النظام الجمهوري الأمريكي.

تُصاغ معظم التشريعات في اليابان من قبل البيروقراطية اليابانية، ثم يُحيلها مجلس الوزراء إلى البرلمان. ونادراً ما تُعدّل اللجان هذه القوانين؛ إذ تُصوّت عليها إما بالموافقة أو الرفض. لا يمتلك السياسيون في اليابان كوادراً كافية لصياغة التشريعات، والأهم من ذلك، أن أحزابهم السياسية لا تمتلك كوادراً قادرة على صياغتها - كما هو الحال في بريطانيا وألمانيا وغيرها من الأنظمة البرلمانية الأوروبية<sup>11</sup>.

ورغم أن المجلسين يتشاركان في الصلاحيات التشريعية، إلا أن مجلس النواب هو المسيطر على العملية التشريعية، وله صلاحية اتخاذ القرار النهائي بشأن الميزانية والموافقة على المعاهدات الدولية. وقد أثارت التغييرات في البيئة الجيوسياسية الإقليمية والتركيبة السكانية للبلاد نقاشات حول قضايا مثل مراجعة المادة ٩ "السلمية" من الدستور، وتوزيع المقاعد بين الدوائر الانتخابية<sup>12</sup>.

ثانياً: الفصل بين السلطات\*: يُعرف مبدأ الفصل بين السلطات بأنه الوسيلة التي تُضَمّنُ تحقيق التوازن بين السلطات الرئيسية داخل الدولة، وهي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، فيساعد في منع تداخل عمل هذه السلطات مع بعضها البعض، ويضمّن استقلالية كلٍ منها<sup>13</sup>.

مع مرور الوقت أخذت معظم النظم السياسية في العالم بمبدأ الفصل بين السلطات وأقرته في دساتيرها، وذلك لما يتميز به هذا المبدأ وما يحققه من نتائج وعلى وجه التحديد ضمان مبدأ الشرعية ومنع الاستبداد وصيانة الحقوق والحريات، وعلى ذلك أضحى هذا المبدأ معياراً لتصنيف النظم السياسية، ولكن من يعمن النظر في هذا التصنيف يجد أن مصطلح الفصل بعيد عن الدقة وذلك بفعل تعاون وتكامل المؤسسات (السلطات) العامة، وأحياناً رجحان كفة إحداهما على الأخرى،<sup>14</sup>

<sup>11</sup> Asia for Educators, Columbia University, (Government and Politics in Modern Japan), OP.CIT.

<sup>12</sup> Think Tank ( European Parliament ) : Japan's Parliament and other political institutions , 20-02-2025 : [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/651951/EPRS\\_BRI\(2020\)651951\\_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/651951/EPRS_BRI(2020)651951_EN.pdf) , P1-18.

\* قد ارتبط مبدأ الفصل بين السلطات باسم الفقيه الفرنسي مونتسكيو الذي يعد الاب الروحي لمبدأ الفصل بين السلطات، وكان له الفضل في إبرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العالقة بين السلطات في الدولة، ومنع الاستبداد بالسلطة، ويذكر أن جذور هذا المبدأ ترجع إلى زمن بعيد قبل القرن الثامن عشر بقرون عديدة وبالذات في كتابات افلاطون وارسطو. للمزيد ينظر: عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية والقانون الدستوري. مصر: دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٦٣ وما بعدها، وايضاً ينظر: ابراهيم عبد العزيز شيحا ومحمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، دار النهضة العربية، ص ٥١١٢ وما بعدها.

<sup>13</sup> حيدر باسم محمد: مبدأ فصل السلطات في التشريع العراقي، جامعة الموصل /كلية حقوق، ٢٠٢١، ص ٤.

<sup>14</sup> طه حميد حسن العنبيكي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها وتطبيقاتها، مركز حمورابي، بغداد، 2013، ص ٢٢٢.

بموجب الدستور 1946، تُقسّم السلطة السياسية في اليابان إلى ثلاثة أنواع: التشريع، والإدارة والقضاء، ويُعهد بكل منها إلى مجلس الدايت (البرلمان) ، ومجلس الوزراء، وهذا ما يُسمى فصل السلطات. 15

تنص المواد من 41 إلى 46 من الدستور 1946 على إنشاء برلمان 16، اذ ينص الدستور على أن السلطة التشريعية منوطة بالبرلمان، وأن البرلمان يتكون من مجلسين، وأن البرلمان هو أعلى جهاز في الدولة، وأنه يمثل الإرادة الشعبية، وأن عمله يجب أن يكون متوافقاً مع الدستور. كما يضمن الدستور وظائف البرلمان المتعلقة بالميزانية وغير المتعلقة بها، من خلال تحديد إجراءات إقرار الميزانيات وإجراء مناقشات عادلة ومنصفة ومفتوحة. ويؤكد الدستور على أهمية البرلمان. وتوضح أحكام الدستور بوضوح أن البرلمان يعمل كجهاز للرقابة على الحكومة في مجال الميزانية وصنع السياسات. ويتميز أسلوب ونطاق جلسات البرلمان بطابع استثنائي. ويتعين على الحكومة اليابانية تقديم مسودة ميزانية السنة المالية التالية بحلول اليوم الأول من جلسات البرلمان استعداداً للسنة المالية، ويجب على الحكومة استخدام نظام مسك الدفاتر\* على أساس رقم واحد، ويجب ألا تتجاوز الرسوم وإجمالي الدين الوطني، المتعاقد عليه بالفعل أو المقرر التعاقد عليه، المبلغ المحدد في الميزانية. لمجلس النواب ومجلس المستشارين مهلة زمنية محددة لمناقشة الموازنة ومشاريع القوانين المهمة الأخرى التي تقترحها الحكومة. وأخيراً، ينص القانون على أنه في حال عدم إقرار موازنة السنة المالية التالية بانتهاء السنة المالية التي يشملها اليوم الأول من دورة البرلمان، فإن الحكومة تعمل على تحصيل ما يعادل 12/5 من إجمالي النفقات المحددة في موازنة السنة المالية السابقة، وهي الأموال اللازمة لبعض الوزارات التي يجب استمرار عملها. ويُقدّم مشروع الموازنة المُعدّ للسنة المالية إلى أعضاء البرلمان في اليوم نفسه 17.

رئيس الوزراء هو رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحكومة، عيّنه الإمبراطور باختياره عضواً في البرلمان. يتمتع رئيس الوزراء بسلطة تحديد سياسات مجلس الوزراء وتنظيم وإدارة وصلاحيات المكاتب الحكومية. كما أنه مسؤول عن تقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان، وتنفيذ القوانين والمعاهدات، ويشترط كونه يجب انتخابه عضواً في مجلس النواب. ومن الشائع أن يكون رئيس الوزراء عضواً في مجلس النواب، إذ يجب عليه الحفاظ على ثقة المجلس. 18

أما فيما يخص السلطة التشريعية، فالأساس الدستوري للنظام القضائي هو المادة 76 من الدستور الياباني، التي تنص على أن السلطة القضائية تُنشط بالمحكمة العليا والمحكمة الأدنى درجة التي يُنشئها القانون، ويجوز للهيئة التشريعية أن تحفظ جميع أو بعض أنواع القضايا المتعلقة بالدعوى المدنية وغيرها من النزاعات، وبالتالي تُعتبر محاكم خاصة عندما يقل عدد القضاة عن 10. 19

بذلك يتضح ان عملية الفصل بين السلطان في اليابان هي عملية مرنة، وكأي نظام برلماني، تبدأ العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية منذ اللحظة الأولى لانعقاد البرلمان اجتماعها الأول بعد الانتخابات العامة الشعبية، وبمقتضى الدستور

<sup>15</sup> Liudmyla Mykolaivna Herasina :MODERNIZATION OF JAPAN'S POLITICAL SYSTEM: FROM MILITARISM TO NEOLIBERAL DEMOCRACY , 130ISSN 2075-7190. Вісник Національного юридичного університету імені Ярослава Мудрого. 2021. № 3 (50) , p 129-138.

<sup>16</sup> أماني فهمي: دساتير العالم (اليابان، البرازيل)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، العدد(1374)، المجلد (3)، 2009، ص 25-27.  
\* عند التصويت على قانون برلماني، يبدلي كل عضو بصوته باستخدام جهاز خاص بمقعده أو ببطاقته الشخصية يسجل نظام "مسك الدفاتر" بصوت كل عضو على حدة. وتظهر النتيجة النهائية (موافقة أو رفض) على شاشات القاعة فوراً بعد الجلسة، يُنشر على موقع البرلمان الرسمي بيان بالتصويت يوضح اسم كل عضو وكيف صوت. وهذا البيان هو output (مخرج) مباشر من نظام مسك الدفاتر، للمزيد حول الموضوع ينظر:

<https://data.ipu.org/>

<sup>17</sup> Mateusz Brodowicz: Japanese Political System and Governance, July 2, 2024: <https://aithor.com/essay-examples/japanese-political-system-and-governance>

<sup>18</sup> Mateusz Brodowicz , op.cit..Ibid..

<sup>19</sup> Ibid..

ثمة هنالك توازن وتداخل بين السلطات العامة من لحظة قيام البرلمان باختيار رئيس الوزراء والذي يجب ان يكون عضواً من البرلمان (الدايت) , حيث تستمد الحكومة في الدول البرلمانية تفويضها من رغبة الأغلبية البرلمانية، ويقوم البرلمان بمنح الثقة لرئيس الوزراء الذي يقوم بدوره بتعيين الوزراء الذين يجب ان يكون معظمهم من البرلمان (مجلس الدايت)، وبالمقابل تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان بشكل جماعي ،وتستمر هذه العلاقة في حضور رئيس الوزراء والوزراء من وقت لآخر لحضور جلسات مجلسي الدايت ( النواب والشورى) لأجل التحدث عن مشاريع الحكومة ،فيشكل حزب الأغلبية في البرلمان مجلس الوزراء ويدير حكم الدولة ويصدق على السياسة الخارجية والداخلية التي يتخذها مجلس الوزراء ونادراً ما يمهد البرلمان لسياسات من عنده تتميز أو تتعارض مع مجلس الوزراء ،كون الحكومة في الغالب هي انعكاس للأغلبية البرلمانية الحاكمة.

### الفرع الثاني : دور المؤسسات الدستورية في العملية التشريعية في اليابان

يجسد دستور 1947 إحدى أكثر التجارب الدستورية استقراراً في العالم. ويتبنى هذا البحث مقارنة تحليلية للتصميم المؤسسي الذي أنتجه الدستور الياباني، مع التركيز على الآليات الدستورية التي تحكم عمل النظام السياسي بمكوناته التشريعية والتنفيذية والقضائية , لذا سنخرج في هذا الجانب الى ماهية المؤسسات الدستورية في اليابان : ممن تتكون ؟ وكيف تتكون ؟ طبيعة اختصاصاتها؟...

اولاً: السلطة التنفيذية : كأي نظام سياسي برلماني، تنقسم السلطة التنفيذية في اليابان الى فرعين, اما الفرع الاول فتتمثل في رئيس الدولة ( الامبراطور), اما الفرع الثاني فتتمثل بالحكومة ( رئيس الوزراء, والوزراء).

1. الامبراطور : لقد أحدث الدستور عام 1946م, تغييراً جذرياً في المركز التقليدي للإمبراطور, فيعد رمزاً للدولة، ووحدة شعبها، ويستمد مكانته من إرادة الشعب التي تكمن فيه السلطة والسيادة كما نصت (المادة1), و العرش الإمبراطوري يكون مستخلف على أساس وراثي وينظم هذا الأمر (قانون البيت الإمبراطوري) الذي يصدره مجلس الدايت (المادة2), واحتراماً لرمز الإمبراطور اعلن البرلمان في عام ( 1947م), (قانون البيت الإمبراطوري) الذي حدد من خلاله العضوية في الاسرة الإمبراطورية وشروط توارث العرش واقامة مجلس الوصاية لذلك تضاعف حجم الاسرة الإمبراطورية إلى حد كبير وذلك عندما عُقدَ أعضاء احدى عشر اسرة من الاسر الحاكمة – امراء\_ عديدين من عامة الشعب 20.

لا يمارس الإمبراطور في شؤون الدولة إلا ما ينص عليه الدستور، وليس له أي صلاحيات تتعلق بالحكومة. وقد ساهم الإمبراطور، بحضوره واستقراره واستعداده لحل المشاكل الدستورية بطريقة تضمن لقراراته قبولاً شعبياً واسع النطاق، في ترسيخ النظام الدستوري في أذهان اليابانيين. وفي الوقت نفسه، كان شخصية أخلاقية عميقة ساهمت في توجيه النوايا الحسنة نحو العملية السياسية، مُعزِّفة شعور الأمة بالانتماء المجتمعي بعبارات تُمكن من احتواء انعدام الثقة وتناغم التنوع. وينبع انسجام وتماسك النظام السياسي الياباني، إلى حد كبير، من الطريقة التي يؤدي بها الإمبراطور دوره الدستوري. فالبيت الإمبراطوري هو عائلة الإمبراطور، وزوجته، وذريته، وأقاربه من الدرجة الثانية. والإمبراطور هو رأس البيت الإمبراطوري. بموجب القانون، يشمل البيت الإمبراطوري سلالة العائلة الإمبراطورية. وينص قانون البيت الإمبراطوري جزئياً على أمن البيت الإمبراطوري ومكانته، ويحدد الألقاب والصفات، والتمويل المناسب، والإعفاءات الضريبية أو الجمركية، وما إلى ذلك. صدر القانون الحالي عام ١٩٤٧، وفقاً لأحكام دستور اليابان. وبموجب المادتين ١٤ و ١٤٩ من

<sup>20</sup> صالح حسن عبدالله: الدستور الياباني(1946, 1989): دراسة تاريخية مقارنة. مجلة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 21، العدد2، تكريت، 2014، ص73.

الدستور، لا يجوز للبيت الإمبراطوري استخدام أموال الحكومة أو ممتلكاتها أو أعمالها التجارية. ولكن مع صدور هذا القانون، أصبح الإمبراطور يتقاضى راتباً ويتلقى مخصصات مختلفة من الحكومة.21

حافظ الدستور الجديد، الذي فُرض في نهاية الحرب العالمية الثانية، على مكانة الإمبراطور كمصدر للاستقرار الثقافي. لكنه كرّس الضوابط والتوازنات لمنع استغلال منصبه في السياسة الفئوية مجدداً، ولعل التغيير الأعظم كان في تراجع مكانة الإمبراطور، إذ تقلصت مكانة الإمبراطور هيرو هيتو إلى مجرد رئيس دولة شكلي. وحكم حتى عام ١٩٨٩، موفراً استمرارية استثنائية خلال فترة الاحتلال الأمريكي، والاضطرابات السياسية في خمسينيات القرن الماضي، وتطور اليابان لتصبح قوة اقتصادية عظمى، انخرطت المؤسسة السياسية اليابانية في تأملات عميقة حول كيفية التعامل مع الخلافة في ظل الدستور الجديد، لكن عملية الانتقال كانت سلسة، فقد تنازل أكيهيتو عن العرش عام ٢٠١٩ بسبب اعتلال صحته، مما أثار جدلاً متجدداً، لكن انتقال العرش إلى خليفته الإمبراطور ناروهيتو كان ناجحاً.22

لقد كان الإمبراطوران الأخيران من المدافعين بشدة عن دستور عام 1947، ورفضاً أي فكرة لإعادة تأهيل السلوك الياباني خلال الحرب العالمية الثانية أو إعادة البلاد إلى وضع القوة العظمى.23

2: الحكومة (مجلس الوزراء): تمثل الحكومة في النظام البرلماني الياباني، الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في الدولة والمتمثلة ب(مجلس الوزراء) الذي تخول له السلطة التنفيذية (المادة 65)، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء (رئيس الحكومة) ونوابه والوزراء ونوابهم، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة.

أ. رئيس مجلس الوزراء (رئيس الحكومة): يعين الإمبراطور رئيس مجلس الوزراء بناءً على اختيار أغلبية (مجلس الدايت)، وينص الدستور الياباني على أن يحصل رئيس الوزراء على الأغلبية البرلمانية، لذا يصبح زعيم الأغلبية سواء كان حزباً أو ائتلاًفاً، رئيساً للوزراء عقب الانتخابات التشريعية، وينتخب لمدة أربعة سنوات، ويجب ان يرشح رئيس الوزراء من بين أعضاء البرلمان\* بقرار من البرلمان (المادة 67 الفقرة 1)، ويجب ان يكون رئيس مجلس الوزراء والوزراء الاخرون مدنيين (المادة 66 الفقرة 2)، و يكون مسؤولاً مجلس الدايت وخاضعاً له، ويُعد رئيس الوزراء هو الرئيس الفعلي للدولة، بعد أن أصبح الإمبراطور مجرد رمز لوحدة الشعب (المادة 1)، وبعد أن يتم انتخاب رئيس الوزراء من قبل الدايت (البرلمان) اي يقوم المجلس بمنح الثقة لرئيس الوزراء، يبدأ الرئيس باختيار أعضاء وزارته ويشترط أن يكون غالبيتهم من البرلمان، في حال قيام مجلس النواب بالموافقة على إعلان عدم الثقة بالوزارة (عن طريق التصويت بالأغلبية داخل مجلس النواب) أو إذا رفض استمرار الثقة بالوزارة القائمة فإن الوزارة سوف تستقيل بكامل أعضاءها، كون المسؤولية مجلس الوزراء امام البرلمان تضامنية (جماعية) (24).

ب. الوزراء: يقوم رئيس مجلس الوزراء بتسميه الوزراء وتعيينهم وله حق في اقالتهم (المادة 68)، ويجب ان يكون غالبيتهم من أعضاء مجلس الدايت، وفي حال قيام مجلس النواب بالموافقة على إعلان عدم الثقة بالوزارة (عن طريق التصويت بالأغلبية داخل مجلس النواب) أو إذا رفض استمرار الثقة بالوزارة القائمة فإن الوزارة سوف تستقيل بكامل

<sup>21</sup> Mateusz Brodowicz , op.cit..

<sup>22</sup> John Nilsson-Wright , Jon Wallace : Democracy in Japan (Examining Japan's democracy, the role of the monarchy, its history and political system) , 12 October 2022 : <https://www.chathamhouse.org/2022/09/democracy-japan>

<sup>23</sup> John Nilsson-Wright , Jon Wallace , OP.CIT..

(<sup>24</sup>) ينظر الى: أماني فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 33\_34، وكذلك: دستور اليابان الصادر 1946م الفصل الخامس ( المادة 65, 66, 67, 68, 69).

أعضاءها (المادة 69)، وكذلك في حال ما إذا أصبح منصب رئيس الوزراء شاغراً أو عند أول إنعقاد للدايت بعد الانتخابات العامة لمجلس النواب، سوف تستقيل الوزارة بكامل أعضائها (المادة 70)، أي تكون مدة خدمتهم بنفس مدة خدمة أعضاء مجلس النواب وهي أربعة سنوات قابلة لتجديد.

تودع السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء (المادة 65)، ويعتبر رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول الأول والمباشر عن السلطة التنفيذية، وتعتبر عملية تعيين الوزراء وأقالمتهم من أهم المهام الموكلة الية (المادة 68)، ويقوم رئيس الوزراء ممثلاً عن مجلس الوزراء بتقديم إقتراحات القوانين والتقارير عن الوضع القومي العام والعلاقات الخارجية إلى الدايت (البرلمان)، كما يقوم بمهام إشرافية على عدد من الفروع الإدارية الأخرى (المادة 72)، والتعقيب بالتوقيع من قبل رئيس الوزراء على جميع القوانين والأوامر الوزارية التي يجب أن تحمل توقيع الوزير المختص (المادة 74)، الموافقة على منح الحصانة التي يجب ان يتمتع بها الوزراء خلال فترة عملهم لمنع الملاحقة القانونية لهم، لكن في حال ما لم يوافق على ذلك رئيس الوزراء وعندها يصبح الوزير عرضة للملاحقة القانونية (المادة 75)، لذا السلطة التنفيذية في الأساس تعد مسئولية تضامنية (جماعية)، فتوكل الى مجلس الوزراء المهام التالية :

1. الإشراف على تطبيق القانون بإخلاص كإحدى مهام الدولة الأساسية.
  2. إدارة العلاقات الخارجية للدولة.
  3. عقد الاتفاقيات والمعاهدات وذلك بعد الحصول على الموافقة المسبقة أو التالية (يختلف الأمر من حالة لأخرى) من قبل الدايت.
  4. تولي مهام إدارة جهاز الخدمة المدنية حسب القواعد التي يضعها القانون .
  5. إعداد الميزانية لعرضها على الدايت .
  6. إصدار الأوامر الوزارية وذلك لتنفيذ بنود هذا الدستور والقوانين والأخرى، علماً بأن كافة الأوامر الوزارية هذه سوف لا تحتوي على قواعد جزائية إلا في حال نص القانون على ذلك.
  7. تقرير أحكام العفو العام أو العفو الخاص وكذلك تحديد العقوبات وإلغاء أو إعادة الحقوق (25).
- بالإضافة الى الوظائف الادارية المنصوص عليها في المادة (72)، يمارس مجلس الوزراء مهمة الإشراف على اعمال الامبراطور والمصادقة عليها وتعيين القضاة، اما الوزراء فيمارسون مهامهم كلا حسب نطاق عمله، تحت اشراف وتوجيه رئيس الوزراء (رئيس الحكومة) وكذلك الرقابة البرلمانية.

(25) ينظر الى: الدستور الياباني الصادر 1946، الفصل الخامس (مجلس الوزراء)، وكذلك: أماني فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 33\_35.  
\* البيروقراطية : نظاماً إدارياً نموذجياً يقوم على التسلسل الهرمي للسلطة ويستند إلى لوائح وقوانين إدارية صارمة تؤدي إلى تنفيذ المهام وإنجازها على أكمل وجه ، للمزيد ينظر الى : فرغلي محمد : البيروقراطية، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد العاشر، الرياض -المملكة العربية السعودية ، 1980 ، وايضا :

يُعيّن رئيس الوزراء وزراء الولايات، وله أن يُقيلهم متى شاء. ويُقدّم رئيس الوزراء، ممثلاً لمجلس الوزراء، مشاريع القوانين إلى البرلمان، ويُقدّم إليه تقاريره بشأن الشؤون الوطنية العامة والعلاقات الخارجية، ويمارس الرقابة والإشراف على مختلف الفروع الإدارية، ويتألف مجلس الوزراء من مكتب مجلس الوزراء و11 وزارة، تم إنشاؤها بموجب قوانين التأسيس الخاصة بها وتم تعدادها في قانون تنظيم الحكومة الوطنية، بالإضافة إلى أمانة مجلس الوزراء، ومكتب تشريعات مجلس الوزراء، وهيئة شؤون الموظفين الوطنية، ومجلس الأمن الياباني، وأجهزة مجلس الوزراء الأخرى، وإضافة إلى ذلك هناك مجلس المراجعة وهو منظمة مستقلة دستورياً لمراجعة الحسابات النهائية للدولة وغيرها من المؤسسات والهيئات العامة. 26.

في النظام البرلماني الياباني، تتقاطع السياسة والإدارة داخل السلطة التنفيذية، إذ يكون الوزراء، من حيث المبدأ، أعضاءً في الحزب الحاكم، وفي اليابان، يُعيّن الحزب الحاكم نواب الوزراء، ونواب الوزراء البرلمانيين في مناصب سياسية لمساعدة الوزراء، مُشكّلين بذلك السلطة التنفيذية لكل وزارة، وبالتالي أعلى ثلاث قيادات تنفيذية فيها، يأتي نائب الوزير الإداري، وهو أعلى موظف مدني محترف، أسفلهم مباشرة. وفي الأسفل، يُنظّم هيكل هرمي بيروقراطي\*، مثل أمانة الوزير، وكل مكتب، وكل إدارة، ويُعيّن كبار المسؤولين التنفيذيين لتنفيذ سياسات مجلس الوزراء في كل وزارة. يُعرض على البيروقراطيين أهداف السياسات وتوجهاتها، فيصغونها بناءً على خبراتهم، ويعرضون خياراتهم على المسؤولين التنفيذيين. يراقب المسؤولون التنفيذيون عملية صنع السياسات البيروقراطية، ويطلبون التعديلات عند الضرورة. وتُحدّد الخيارات كسياسة لمجلس الوزراء بالتنسيق مع الوزير، ووزراء الوزارات الأخرى، والبيروقراطيين، ومكتب رئيس الوزراء، واتسمت العلاقة السياسية البيروقراطية في اليابان، بكونها علاقات تعاونية في عملية وضع السياسات وتأسيس الفصل بين الحكومة والمسؤولين في نظام الخدمة المدنية. 27.

ثانياً: السلطة القضائية: الأساس الدستوري للنظام القضائي هو المادة 76 من الدستور الياباني التي تنص على أن السلطة القضائية تُنشط بالمحكمة العليا والمحاكم الأدنى درجة التي يُنشئها القانون. وينص الدستور على نظام النيابة العامة في المادة 76، بالإضافة إلى أحكامها في المادة 11، والأحكام التكميلية في المادة 28.81 وبما أن السلطة القضائية تخضع لمبادئ الدستور وتتمتع بالاستقلال، فإن وجودها يستند إلى أحكام الدستور والقانون الطبيعي. وفيما يتعلق بنطاق سلطة القضاء أو توزيع أعماله، تنقسم الإدارة القضائية إلى المحاكم العادية، والمحاكم الإدارية، ومكاتب النيابة العامة، والدوائر الإدارية القضائية المركزية. المحكمة العليا هي أعلى هيئة قضائية في اليابان. وتتألف من رئيس المحكمة العليا و14 قاضياً. وعندما يقل عدد القضاة عن 10، يجوز للهيئة التشريعية أن تحفظ جميع أو بعض أنواع القضايا المتعلقة بالدعاوى المدنية وغيرها من النزاعات، وبالتالي تُعتبر خاصة. حالياً، تتكون المحكمة العليا من 15 قاضياً، ويعقد النظام القضائي العديد من جلسات المحكمة الكبرى التي تضم أكثر من 15 قاضياً، ولكن عموماً، قد يضم النظام القضائي قضاة من الدرجة الثانية والثالثة. ووفقاً للدستور، تُنشأ محاكم كبرى في المحكمة العليا متى نصّ القانون على ذلك. ويوجد حالياً قضاة محترفون وقضاة منتخبون في محاكم المقاطعات والأسرة في اليابان. 29.

<sup>26</sup> Fundamental Structure of the Government of Japan : Administrative Management Bureau, Ministry of Internal Affairs and Communications, 2007: [https://japan.kantei.go.jp/constitution\\_and\\_government\\_of\\_japan/fundamental\\_e.html](https://japan.kantei.go.jp/constitution_and_government_of_japan/fundamental_e.html)

<sup>27</sup> Izumo, A. (2024). Politics and Administration in Japan. In: Agata, K., Inatsugu, H., Shiroyama, H. (eds) Public Administration in Japan. Governance and Public Management. Palgrave Macmillan, Cham. [https://doi.org/10.1007/978-3-031-58610-1\\_9](https://doi.org/10.1007/978-3-031-58610-1_9) , P 149-165.

<sup>28</sup> ينظر الى: الدستور الياباني الصادر في عام 1946م، الفصل السادس (القضاء). ينظر ايضا: امانى فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 37\_39.

<sup>29</sup> Mateusz Brodowicz , op.cit..

المبحث الثالث : تحديات الاصلاح الدستوري

يأتي هذا البحث في سياق تاريخي بالغ الأهمية، حيث تشهد اليابان نقاشاً دستورياً مكثفاً حول إمكانية تعديل المادة 9 المتعلقة بنزع السلاح، وما يرتبط بذلك من تداعيات على الهندسة الدستورية للنظام السياسي ككل. كما يتزامن مع تحولات جيوسياسية كبرى تفرض إعادة النظر في العديد من المسلمات الدستورية الراسخة، لذا سنخرج في هذا الجزء الى موضوع تعديل الدستور، اذ تدرس اليابان إدخال تعديلات على دستورها، بما في ذلك المادة التاسعة التي تحظر عليها الاحتفاظ بقوة عسكرية. وفي حال إجراء هذه التعديلات، ستكون هذه هي المرة الأولى التي يُعدل فيها الدستور الياباني منذ إنشائه عام ١٩٤٧، لذا سنبحث في المناقشات الدائرة حول المادة التاسعة، وفق الاتي :

الفرع الاول: اشكالية التعديل الدستوري

قبل مناقشة المادة التاسعة من الدستور الياباني، من المهم فهم تاريخها. كُتب الدستور الياباني الحالي بعد الحرب العالمية الثانية بمساعدة دبلوماسيين أمريكيين. وتتجلى أهميته في أنه لم يعكس تجربة اليابان في الحرب فحسب، بل عبّر أيضاً عن التزامها بالسلام. لذا، تتناول المادة التاسعة تحديداً حق اليابان السيادي في المشاركة في الحرب .

أولاً: الجدل حول المادة (9) : المادة 9 تنص على ما يلي30:

1 . إن الشعب الياباني، إذ يتطلع بصدق إلى السلام الدولي القائم على العدل والنظام، ينبذ إلى الأبد الحرب كحق سيادي للأمة، والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية.

2, لتحقيق هدف الفقرة السابقة، لن يُحتفظ أبداً بالقوات البرية والبحرية والجوية، أو أي قدرات حربية أخرى. ولن يُعترف بحق الدولة في إعلان حالة الحرب.

في نهاية عام ١٩٥١ وقعت اليابان والولايات المتحدة على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام أنهت حالة الحرب بين اليابان والحلفاء رسمياً، وفي اليوم نفسه وقعت معاهدة أخرى خاصة للأمن بين الولايات المتحدة واليابان، وتستند المعاهدة الأمنية على مجموعة من الأسس تتمثل بأن كلا من الولايات المتحدة واليابان يواجهان خطراً مشتركاً أولاً، لذا ينبغي التأكيد على ضرورة التنسيق والعمل المشترك لمجابهة هذا الخطر، بالإضافة الى التأكيد على الحفاظ على الحرية السياسية والاقتصادية وحمايتها ثانياً، فضلاً عن ذلك أتفق الطرفان على أن الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية لحماية الأمن في اليابان والشرق الأقصى عموماً، وفيما بعد أرسلت اليابان في اب من عام ١٩٥٥ وفداً رفيع المستوى الى الولايات المتحدة تطالب فيه الولايات المتحدة الامريكية بضرورة إجراء تعديل على المعاهدة الأمنية، وبالرغم من رفض الادارة الامريكية ذلك الطلب في بداية الامر، الا انها أستجابت فيما بعد بعد جملة من المفاوضات عقدت بين الجانبين 31،

هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وظهورها بوصفها دولة غير مسلحة، وتضمن ذلك في دستورها السلمي لعام ١٩٤٧ الذي أكد وجوب تخلي اليابان عن الحرب بوصفها حقاً من حقوق الدولة ذات السيادة، فضلاً عن تخليها عن بناء قوات عسكرية، سرعان ما تعرض الأمن القومي الياباني الى تهديدات عدة، وخصوصاً من الاتحاد السوفيتي طوال

31 علي غسان سامي : السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية البرنامج النووي الكوري الشمالي " دراسة حالة" , رسالة ماجستير ( غير منشورة ) , كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد , 2017 , ص 120 .

مرحلة الحرب الباردة، الأمر الذي فرض على اليابان إعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور وإنشاء قوات دفاع ذاتي يابانية، من أجل الحفاظ على الأمن الياباني بأمر وأيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أهم حلفاء اليابان. إذ تكون مهمة تلك القوات الدفاع عن الأراضي اليابانية من أي خطر خارجي، فضلاً عن مساندة القوات الأمريكية هناك ضد أي اعتداء شيوعي محتمل. لكن بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي، سرعان ما ظهر تهديد آخر للأمن القومي الياباني، يتمثل بالتهديد النووي الكوري الشمالي، وخصوصاً بعد أن أجرت كوريا الشمالية أول تجربة صاروخية لها في بحر اليابان عام ١٩٩٣، مما أدى إلى توتر الأوضاع في المنطقة وبدأت اليابان تنسيقها مع الولايات المتحدة تحسباً لأي أعمال عدائية تهدد أمن اليابان والمنطقة، وبعد تزايد تداعيات التهديد النووي الكوري الشمالي على الأمن القومي الياباني خصوصاً بعد التجربة الصاروخية الكورية الشمالية عام ١٩٩٨، والذي عبر الصاروخ اجواء جزيرة هونشو اليابانية، أدركت اليابان حينها ضرورة تطوير أنظمة الدفاع الصاروخية اليابانية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، تحسباً لأي هجمات صاروخية حاملة للرؤوس لنوعية من كوريا الشمالية . 32

تجاوز هذا الاستسلام معناه العسكري المباشر ليتضمن بُعداً سياسياً مهماً. فقد قام الاستسلام الياباني على القبول بالشروط التي وضعها مؤتمر بوتسدام. وكان مؤتمر بوتسدام الذي عقد في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٤٥، (أي قبل ما يقرب من ثلاثة أسابيع على استسلام اليابان، وقبل أكثر من شهر على توقيعها وثيقة الاستسلام رسمياً)، قد وضع قائمة من الشروط المسبقة للاستسلام، شملت: الاستسلام غير المشروط، والتخلص من القيادات المسؤولة عن الحرب وعن التوسع العسكري الياباني، ومقاضاة مجرمي الحرب، واحتلال قوات التحالف لليابان لحين تأسيس نظام جديد، وتدمير القدرات العسكرية والحربية اليابانية، وتفكيك الإمبراطورية اليابانية، ونزع السلاح الياباني، وتأسيس نظام جديد يضمن حريات التفكير والتعبير والاعتقاد واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وإضعاف القدرات الاقتصادية لليابان، بما يضمن عدم تطوير القدرات العسكرية والحربية اليابانية مرة أخرى، بمعنى إعادة هندسة وبناء الاقتصاد الياباني بما يضمن عدم إحياء العسكرية اليابانية من جديد، ومن ثم، فقد تضمن هذا الاستسلام القبول المسبق بالخطوط العامة لمشروع إعادة بناء الدولة، بما تضمنه ذلك من مكونين أساسيين، هما: نزع سلاح وتفكيك الإمبراطورية اليابانية، وإقامة نظام سياسي ديمقراطي وفقاً لرؤية الدول المنتصرة في الحرب (قوى الاحتلال)، وما ارتبط بهما من سياسات محددة مسبقاً، مثل تطهير البيروقراطية والمؤسسة العسكرية من المسؤولين عن الحرب وعن توسع العسكرية اليابانية، وتفكيك الرأسمالية اليابانية باعتبارها شريكاً للمؤسسة العسكرية خلال مرحلة التوسع العسكري 33.

وباستثناء المسألة الخاصة بمستقبل النظام الإمبراطوري والإمبراطور هيروهيتو، لم يكن هناك خلاف كبير بين الحكومة اليابانية ودولة الاحتلال. فقد استند الاحتلال إلى وثيقتين أساسيتين، هما إعلان بوتسدام، ووثيقة الاستسلام 34.

لقد أدى هذا الوضع إلى وجود مصلحة واضحة لدى دول الجوار الإقليمي ودول شرق وجنوب شرق آسيا في وجود مشروع دولي لتفكيك الإمبراطورية اليابانية ونزع سلاحها، وإعادة بناء النظامين السياسي والاقتصادي وفق الخطوط العامة التي حددها مؤتمر بوتسدام، وبناء يابان ذات توجهات خارجية سلمية، الأمر الذي أضفى درجة كبيرة من الشرعية

<sup>32</sup>المصدر نفسه، ص 110.

<sup>33</sup> محمد خايز فرحات : الاحتلال وإعادة بناء الدولة ( دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق ) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان ، ٢٠١٥، ص ٢٣٩.

<sup>34</sup> المصدر نفسه .

الإقليمية على هذا المشروع، وهو شرط افتقدته، إلى حد كبير، الحالتان العراقية والأفغانية. ولم يقتصر مصدر هذه الشرعية على وجود تلك المصلحة الإقليمية، ولكنه تجسد في عدة مظاهر؛ منها مشاركة القوى الإقليمية في صياغة المشروع الدولي في اليابان. فرغم حرص الولايات المتحدة منذ البداية على الإدارة المنفردة للاحتلال - على عكس ما حدث في حالة ألمانيا - إلا أن سياسات وأهداف هذا الاحتلال قد صيغت بالتوافق الدولي في مؤتمر بوتسدام بمشاركة دول الحلفاء، وبمشاركة إحدى القوى الإقليمية المهمة ذات الصلة مستقبل اليابان بعد الحرب وهي الصين،<sup>35</sup>

ومن جانب آخر وتحديدًا في أبريل عام ٢٠١٥ صدر بيان مشترك بين الولايات المتحدة واليابان ضمن أجمع (٢+٢) \* أشاد بالتحالفات الأمنية اليابانية مع المنطقة سواء كانت الثنائية منها أم الثلاثية، ما يؤكد على دعم الولايات المتحدة للجهود اليابانية لأرساء السلام والاستقرار في منطقته آسيا والمحيط الهادئ ويذكر أن الوجود الأمريكي في اليابان حالياً يقدر ب(٥٣،٠٠٠) جندي أمريكي، تستخدم (٨٥) مرفقاً عسكرياً منها (٣٧) مرفقاً عسكرياً في محافظة اوكيناوا اليابانية، وتخصص اليابان حوالي (٢) مليار دولار أمريكي سنوياً لتغطية تكاليف القوات الأمريكية المتمركزة في الأراضي اليابانية وبجميع صنوفها. فضلاً عن أنه يوجد في اليابان معسكرات تدريب وقواعد عسكرية جوية وبرية، بالإضافة إلى وجود قوات المارينز، وقوات برية وبحرية وجوية في الأراضي اليابانية، للحفاظ على الأمن القومي لليابان، وتقديم الدعم اللازم لقوات الدفاع الذاتي اليابانية لصد أي هجوم خارجي محتمل، فضلاً عن ذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين مصالحها في المنطقة، وهذا لا يتم من دون ترسيخ وجودها العسكري في المنطقة .<sup>36</sup>

لكن ما لفت النظر أن اليابان عندما تطور من قوتها وقدراتها العسكرية تسخرها فقط لأغراض الدفاع، وصد الهجمات النووية المحتملة من كوريا الشمالية طبقاً للدستور الياباني الذي أكد على أن حق اليابان في الدفاع عن نفسها أمراً ضرورياً، مما يدفعها إلى مواصلة تحديث قدراتها العسكرية، وقد اضحت اليابان اليوم تمتلك أكبر قوة وترسانة عسكرية حديثة في آسيا، ولديها كبر قوة بحرية، وحدثها من سفن وغواصات قتالية، فضلاً عن أنها تمتلك أكثر من أربعة وأربعين مفاعلاً نووياً، وكميات ضخمة من البلوتونيوم، بإمكانها جعل اليابان قوة نووية خلال أشهر قليلة متى ما توفر لها القرار السياسي الملائم، بالرغم من أن الحكومات اليابانية المتعاقبة دائماً ما تؤكد وعير سياستها الخارجية إلى طمأنه جيرانهم الآسيويين خصوصاً كوريا الجنوبية، والصين بأنها راغبة في إقامة علاقات حسن جوار، وضمان الأمن الإقليمي عبر تعاون أمني إقليمي متعدد الاطراف، وإنّ تطوير الجانب العسكري الياباني يدخل ضمن الدفاع عن الأمن القومي الياباني، وليس لأي غرض آخر، وهذا ما أكده رئيس وزراء اليابان (شينزو ابي ووزير خارجيته فوميو كيشيدا .<sup>37</sup>

#### ثانياً : جدليه التعديل الدستوري

تنص المادة بوضوح على أن اليابان لا يمكنها امتلاك أي قوات مسلحة. ومع ذلك، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة، اضطرت اليابان إلى إعادة تسليح نفسها. في عام ١٩٥٠، أجبرت الحرب الكورية القوات الأمريكية المحتلة في اليابان على الانتقال إلى ساحة المعركة، مما جعل اليابان عرضة لغزو محتمل من الاتحاد السوفيتي. بتشجيع من الولايات

<sup>35</sup> محمد فايز فرحات، مصدر سبق ذكره، ص 226 .

<sup>36</sup> علي غسان سامي، ص 122-123.

<sup>37</sup> علي غسان سامي، ص 111.

المتحدة، بدأت اليابان في إعادة تسليح نفسها، وأنشأت لاحقاً احتياطي الشرطة الوطنية بهدف الحفاظ على الأمن العام. تحوّل هذا الاحتياطي لاحقاً إلى ما يُعرف الآن بقوة الدفاع الذاتي (SDF). 38.

أحد أسباب رغبة الحكومة اليابانية في تعديل المادة هو إزالة أي شكوك تحيط بمشروعية امتلاك قوات الدفاع الذاتي. تنص المادة 9 صراحةً على حظر امتلاك أي شكل من أشكال القوة. وبالتالي، ووفقاً للدستور، يمكن تفسير قوات الدفاع الذاتي كقوات عسكرية، على الرغم من أن هدفها هو الدفاع عن اليابان من أي تهديدات محتملة وليس لأغراض القتال الحربي المتعمد. ومع ذلك، فإن للحكومة اليابانية وجهة نظر مختلفة بشأن قوات الدفاع الذاتي. فرغم فهمها أن المادة 9 تحظر أي استخدام للقوة، فإنها تشير إلى "الحق في العيش بسلام، متحرراً من الخوف والعوز" في ديباجة الدستور، و"... الحق في الحياة والحرية والسعي وراء السعادة... هو الاعتبار الأسمى في التشريع وفي الشؤون الحكومية الأخرى" في المادة 13 كمبرر لامتلاك قوات الدفاع الذاتي. تعتقد الحكومة أن قوات الدفاع الذاتي اليابانية قادرة على حماية حق الشعب في العيش بسلام وحرية من خلال الدفاع عن النفس، مؤكدةً أن هذه التدابير لن تُفعل إلا عند وقوع حدث (مثل غزو أجنبي) يُقوض حق الشعب الياباني في عيش حياة حرة وسعيدة وسلمية. ولذلك، خلصت الحكومة إلى أن الاحتفاظ بالحد الأدنى من القوة اللازمة لأغراض الدفاع عن النفس جائز، ولا يُشكل خرقاً للدستور. 39.

سبب آخر لتصريحات الحكومة اليابانية الصريحة بشأن قضية التعديل مؤخرًا هو أن اليابان محاطة بدول معادية بشكل متزايد مثل كوريا الشمالية والصين. لقد كان امتلاك كوريا الشمالية للصواريخ مشكلة متنامية تثير قلق اليابان منذ عام 2017 عندما حلقت صواريخها فوق الأراضي اليابانية إلى المحيط الهادئ. وهذا يدل على أن كوريا الشمالية ليست قادرة على إطلاق الصواريخ فحسب، بل إنها قادرة أيضاً على استهداف اليابان إذا رغبت في ذلك. وينطبق الأمر نفسه على الصين حيث أثار عداؤها المتزايد في بحر الصين الجنوبي وغزواتها المتكررة للمنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان (EEZ)، حيث تقع جزر سينكاكو المتنازع عليها، قلق الكثيرين بشأن سلوك الصين العدواني. إن عدم القدرة على امتلاك أي قوة عسكرية أجبر اليابان على الاعتماد على الولايات المتحدة للدفاع العسكري، وهو أمر لا يمكن اعتباره أمراً مسلماً به. لذلك، من المفهوم أن الحكومة اليابانية كانت تحاول تعديل المادة 9 للدفاع عن نفسها من الدول المعادية. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك وفقاً للقانون. 40.

#### الفرع الثاني : التطورات الحديثة :

في عام 2013، حاول رئيس الوزراء أبي، الذي طالما دافع عن تعديل المادة 9، تعديل المادة 96. والمادة 96 هي بند في الدستور الياباني يوضح بالتفصيل عملية تعديل الدستور. ولتعديل الدستور، لا يجب أن يحصل التعديل على دعم الثلثين في مجلسي البرلمان فحسب، بل يتطلب أيضاً أغلبية في استفتاء وطني للتصديق عليه 41. ويمكن القول إن المادة 96 منعت الحزب الديمقراطي الليبرالي من تعديل المادة 9 لأنه لم يتمكن أبداً من الحصول على أغلبية الثلثين في مجلسي البرلمان، حتى في انتخابات عام 2019 الأخيرة حيث فشل الحزب الديمقراطي الليبرالي في تأمين أغلبية الثلثين في مجلس

<sup>38</sup> BBC, "Toothless tiger: Japan Self-Defence Forces" (BBC, 14 October 2015) <<https://www.bbc.co.uk/news/world-asia-34485966>> accessed 11 November 2025

<sup>39</sup> [3] Ministry of Defense, '憲法第9条の趣旨についての政府見解' (Ministry of Defense, 2019) <<https://www.mod.go.jp/j/publication/wp/wp2019/html/n21202000.html>> accessed 11 November 2025

<sup>40</sup> Nami Kumagai : Article 9 of the Japanese Constitution , Feb 10, 2021, <https://www.durhamasianlawjournal.com/post/article-9-of-the-japanese-constitution> accessed 20 November 2025

<sup>41</sup> Article 96 of the Japanese Constitution (日本国憲法第九十六条)

الشيخ. لذلك، عندما حاول رئيس الوزراء آبي تعديل المادة 96 بحيث تتطلب فقط دعم الأغلبية البسيطة في مجلسي البرلمان، تعرض لانتقادات شديدة. وكان من الواضح أنه ينوي تسهيل عملية تعديل المادة 9. 42

بعد فشله في تعديل المادة 96، غيّر رئيس الوزراء آبي تفسير الحكومة للمادة 9 عام 2014. وقد أجاز هذا التعديل الآن حق الدفاع الجماعي عن النفس بموجب الدستور 43. ومرة أخرى، تعرّضت الحكومة لانتقادات بسبب تحايل رئيس الوزراء على عملية التعديل. فبدلاً من تطبيق المادة 96 لتعديل المادة 9، أُدرج تغيير تفسير المادة 9 في تشريع الأمن القومي الجديد، وهو ما وصفه حتى اتحاد المحامين الياباني بأنه "غير قانوني" 44.

كان هذا ممكناً جزئياً بفضل نجاح رئيس الوزراء آبي في تعيين مدير عام جديد لمكتب التشريع بمجلس الوزراء (CLB) من إدارة كانت متعاطفة مع تغيير التفسير. يتولى مكتب التشريع بمجلس الوزراء مسؤولية تفسير القوانين وضمان توافق تفسيراته وتشريعاته مع النظام القانوني القائم. قد يكون من المفاجئ للبعض عدم تدخل المحكمة العليا في هذه القضية، وذلك لأن المحكمة العليا اليابانية تميل إلى تجنب الفصل في القضايا ذات الطابع السياسي الشديد. ونتيجةً لذلك، مر التفسير الجديد المُدرج في تشريع الأمن القومي الجديد عبر مجلسي البرلمان بأغلبية بسيطة 45.

على الرغم من استقالة رئيس الوزراء آبي مؤخرًا بسبب مشاكل صحية، إلا أن خليفته يوشيهيدي سوغا، الذي كان كبير أمناء مجلس الوزراء لدى رئيس الوزراء آبي (ثاني أقوى منصب بعد رئيس الوزراء)، كان من دعاة تعديل المادة 9. ومع ذلك، يجب أيضًا طرح السؤال عما إذا كان الأمر يستحق تعديل المادة 9 أم لا. من المهم ملاحظة أنه لا يزال هناك الكثير من النقاش الدائر داخليًا داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي حول الشكل الذي يجب أن يبدو عليه التعديل. يقترح البعض إضافة فقرة ثالثة إلى المادة 9 على غرار "لا يجب اعتبار قوات الدفاع الذاتي قوة عسكرية" أو "هذا لن يمنع الحق في ممارسة الدفاع عن النفس". تشمل المقترحات الجذرية الأخرى إزالة الفقرة 2 تمامًا وتوضيح أن قوات الدفاع الذاتي هي جيش صراحةً. 46

مع ذلك، يجب ألا ننسى أن تفسير المادة التاسعة قد تغير. ورغم أنه من السابق لأوانه تحديد أثر هذا التغيير في التفسير على الساحة الجيوسياسية، إلا أنه يُفيد حلفاء اليابان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من غيرهم. ويجب التأكيد على أن قانون الأمن القومي الجديد لا يضمن تقديم اليابان المساعدة باسم "الدفاع الجماعي عن النفس"، إذ لن يفعلوا ذلك إلا إذا كان "ضروريًا لضمان بقاء اليابان وحماية شعبها"، إلا أن هذا التشريع الجديد قد يكون مفيدًا للحلفاء، إذ يمكنهم الاعتماد على اليابان للحصول على دعم عسكري محتمل في الحالات القصوى. وهذا يُشير إلى خصوم اليابان بأن اليابان مستعدة بشكل متزايد لاستخدام القوة للدفاع عن نفسها وحلفائها.

<sup>42</sup> Takashi Hitora, 'Behind Moves to Revise Article 96' (*The Nippon Communications Foundation*, 11 July 2013)

<<https://www.nippon.com/en/column/100042/>>

<sup>43</sup> Prime Minister of Japan and his Cabinet, 'Cabinet Decision on Development of Seamless Security Legislation to Ensure Japan's Survival and Protect its People' (*Japan Kantei*, 1 July 2014)

<[http://japan.kantei.go.jp/96\\_abe/decisions/2014/\\_icsFiles/afieldfiel/2014/07/03/anpohosei\\_eng.pdf](http://japan.kantei.go.jp/96_abe/decisions/2014/_icsFiles/afieldfiel/2014/07/03/anpohosei_eng.pdf)> accessed 25 November 2025

<sup>44</sup> Japan Federation of Bar Associations, '安保法は立憲主義に反し憲法違反です' (*Japan Federation of Bar Associations*, 2015)

<[https://nichibenren.or.jp/activity/human/constitution\\_issue/ikenkokoku.html](https://nichibenren.or.jp/activity/human/constitution_issue/ikenkokoku.html)> accessed 29 November 2025

<sup>45</sup> Kensuke Ueda, 'Reinterpreting Article 9 of the Constitution of Japan' (*The Constitution Unit*, 28 August 2014) <<https://constitution-unit.com/2014/08/28/reinterpreting-article-9-of-the-constitution-of-japan/>> accessed 29 November 2020

<sup>46</sup> 憲法 9 条とは？戦争の放棄と 3 つの憲法改正案について簡単解説 , 6 May 2020) :

<https://say-g.com/article-9-of-the-constitution-520#i-17>

## خاتمة :

تؤكد هذه الدراسة أن الاسس الدستورية اليابانية تمثل نموذجاً متميزاً للاستقرار الدستوري في بيئة سياسية ديناميكية , فقد أظهر التحليل أن دستور 1947 نجح في تحقيق توازن دقيق بين المرونة المؤسسية والثبات الدستوري، مما أسهم في تحقيق أطول فترة من الاستقرار السياسي في التاريخ الياباني الحديث , و حقق عدة نتائج اهمها :

- قدمت الدراسة نموذجاً تحليلياً جديداً لفهم آليات التكيف الدستوري في الأنظمة السياسية المستقرة، من خلال مفهوم "التطور الدستوري عبر المؤسسات الرسمية".
- أسهمت في تطوير الإطار النظري للهندسة الدستورية من خلال حالة اليابان الفريدة، التي تجمع بين الثبات النصي والتكيف العملي.
- كشفت الدراسة عن فعالية نظام الضوابط والتوازنات الذي صممه الدستور ، حيث نجح في تحقيق توازن دقيق بين سلطات البرلمان والحكومة والمحكمة العليا، مع الحفاظ على علاقة متوازنة بدل من فصل كل منها.
- أظهر التحليل أن التصميم الدستوري الياباني تميز بقدرة ملحوظة على استيعاب التحولات السياسية من خلال التفسير الدستوري المرن، دون الحاجة إلى التعديلات الدستورية المتكررة , على رغم من جدليه تفسير المادة التاسعة منه .
- ثبت أن نظام المجلسين (الدايت) قد نجح في تحقيق التمثيل السياسي مع الحفاظ على الكفاءة التشريعية، رغم التحديات الناجمة عن التمايز في الصلاحيات بين المجلسين.
- اما فيما يخص التحديات المستقبلية تواجه الحكومة الدستورية اليابانية تحدي التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالمادة 9 ودور القوات الدفاعية , اذ عكست المادة التاسعة، وهي عنصر أساسي في الدستور الياباني لما بعد الحرب، تجارب الحرب المروعة التي خاضتها اليابان، وتُظهر التزام اليابان بالسلام الدائم في العالم. ومع ذلك، فإن فكرة بقاء دولة دون امتلاك أي قوة عسكرية مشروعة قد تبدو غير واقعية في العصر الحديث. ورغم أن مساعي الحكومة اليابانية لتعديل المادة التاسعة قد تُعتبر بلا شك غير قانونية، إلا أن نواياها مفهومة بالتأكيد. إذا كانت الحكومة لا تزال ترغب في المضي قدماً في تعديل المادة التاسعة، فعليها الالتزام بالإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة 96 لتجنب المزيد من الانتقادات المتعلقة بشرعية التشريعات، والتي قد يكون لها تأثير كبير على مستقبل اليابان.

## References

1. ابراهيم عبد العزيز شيحا و محمد رفعت عبد الوهاب :النظم السياسية والقانون الدستوري ، القاهرة ، دار النهضة العربية .
2. أدوين رايشاور: اليابانيون، ترجمة: ليلي جبالي. سلسلة كتب ثقافية صادرة من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، أماني فهمي: دساتير العالم (اليابان، البرازيل)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، العدد(1374)، المجلد (3)، 2009، ص 25-27.
3. حيدر باسم محمد : مبدأ فصل السلطات في التشريع العراقي ، جامعة الموصل / كلية حقوق ، ٢٠٢١ .
4. سيفان باكراذ ميسروب : التفويض التشريعي ، كلية الحدياء الجامعة/ مركز الدراسات المستقبلية/ بحوث مستقبلية ، العدد ٣٩ ، ٢٠١٢ .

5. صالح حسن عبدالله: الدستوران اليابانيان(1946, 1989): دراسة تاريخية مقارنة, مجلة تكريت للعلوم الانسانية, المجلد 21, العدد2, تكريت, 2014.
6. طه حميد حسن العنكي : النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها وتطبيقاتها, مركز حمورابي, بغداد , 2013 .
7. عبد الغني بسيوني عبد الله : النظم السياسية و القانون الدستوري . مصر : دار المعارف بالإسكندرية , ١٩٩٧ .
8. علي غسان سامي : السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية البرنامج النووي الكوري الشمالي " دراسة حالة" , رسالة ماجستير ( غير منشورة ) , كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد , 2017
9. عماد رزيك عمر : البيروقراطية الإدارية واليات التدبير السياسي في اليابان , مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة - قطر , ٢٠٢٠.
10. عمرو هاشم ربيع: الرقابة البرلمانية في النظم السياسية ( مجلس الشعب المصري نموذجا), مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام, القاهرة.
11. محمد فايز فرحات : الاحتلال وإعادة بناء الدولة ( دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق ) , مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت - لبنان , ٢٠١٥ ,
12. نعم نذير شكر: النظام السياسي الياباني الواقع وأفاق المستقبل, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2006.
13. وسام هادي عكار : تطور سياسة اليابان الاقتصادية (1952\_1973), أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية ابن رشد, جامعة بغداد, 2014.
14. مؤمن محمد الغزالي : النظام السياسي المعاصر , المركز الديمقراطي العربي للدراسات (الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية), برلين\_ المانيا, 2017, بحث منشور على موقع المركز: <https://democraticac.de/?p=47088>
15. الدستور الياباني الصادر عام 1946  
[https://www.constituteproject.org/constitution/Japan\\_1946?lang=ar](https://www.constituteproject.org/constitution/Japan_1946?lang=ar)
16. موقع مجلس النواب الياباني الرسمي  
[https://www.sangiin.go.jp/japanese/kids/html/shikumi/index.html?fbclid=IwAR0AsR\\_NWZ\\_A3kbDjXPWFpKFRSiQaAtE71Ns5BBF4CPgDgct9HYoYo4ygbME](https://www.sangiin.go.jp/japanese/kids/html/shikumi/index.html?fbclid=IwAR0AsR_NWZ_A3kbDjXPWFpKFRSiQaAtE71Ns5BBF4CPgDgct9HYoYo4ygbME)
17. موقع الدايت الرسمي [www.sangiin.go.jp](http://www.sangiin.go.jp)
18. Izumo, A. (2024). Politics and Administration in Japan. In: Agata, K., Inatsugu, H., Shiroyama, H. (eds) Public Administration in Japan. Governance and Public Management. Palgrave Macmillan, Cham. [https://doi.org/10.1007/978-3-031-58610-1\\_9](https://doi.org/10.1007/978-3-031-58610-1_9)
19. Liudmyla Mykolaivna Herasina: MODERNIZATION OF JAPAN'S POLITICAL SYSTEM: FROM MILITARISM TO NEOLIBERAL DEMOCRACY, 130ISSN 2075-7190. Вісник Національного юридичного університету імені Ярослава Мудрого. 2021. № 3 (50) .
20. Marx Fritz Morstein : The Administrative State: An Introduction to Bureaucracy, The University of Chicago Press, Chicago the United States of America, 1969.
21. Think Tank ) European Parliament ) : Japan's Parliament and other political institutions , 20-02-2025:  
[https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/651951/EPRS\\_BRI\(2020\)651951\\_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/651951/EPRS_BRI(2020)651951_EN.pdf)
22. Nami Kumagai : Article 9 of the Japanese Constitution , Feb 10, 2021,  
<https://www.durhamasianlawjournal.com/post/article-9-of-the-japanese-constitution> accessed 20 November 2025
23. Takashi Hitora, 'Behind Moves to Revise Article 96' (*The Nippon Communications Foundation*, 11 July 2013) <<https://www.nippon.com/en/column/100042/>>
24. Prime Minister of Japan and his Cabinet, 'Cabinet Decision on Development of Seamless Security Legislation to Ensure Japan's Survival and Protect its People' (*Japan Kantei*, 1 July 2014).  
[http://japan.kantei.go.jp/96\\_abe/decisions/2014/\\_icsFiles/afiel/2014/07/03/anpohosei\\_eng.pdf](http://japan.kantei.go.jp/96_abe/decisions/2014/_icsFiles/afiel/2014/07/03/anpohosei_eng.pdf)> accessed 25 November 2025
25. Japan Federation of Bar Associations, '安保法は立憲主義に反し憲法違反です' (*Japan Federation of Bar Associations*, 2015)

- <[https://nichibenren.or.jp/activity/human/constitution\\_issue/ikenkokoku.html](https://nichibenren.or.jp/activity/human/constitution_issue/ikenkokoku.html)> accessed 29 November 2025
26. Kensuke Ueda, 'Reinterpreting Article 9 of the Constitution of Japan' (*The Constitution Unit*, 28 August 2014) <<https://constitution-unit.com/2014/08/28/reinterpreting-article-9-of-the-constitution-of-japan/>> accessed 29 November 2020
  27. 憲法9条とは？戦争の放棄と3つの憲法改正案について簡単解説 , 6 May 2020) : <https://say-g.com/article-9-of-the-constitution-520#i-17>
  28. BBC, "Toothless tiger: Japan Self-Defence Forces" (BBC, 14 October 2015) <https://www.bbc.co.uk/news/world-asia-34485966>
  29. Ministry of Defense, '憲法第9条の趣旨についての政府見解' (Ministry of Defense, 2019) <https://www.mod.go.jp/j/publication/wp/wp2019/html/n21202000.html>
  30. John Nilsson-Wright , Jon Wallace : Democracy in Japan (Examining Japan's democracy, the role of the monarchy, its history and political system) , 12 October 2022 : <https://www.chathamhouse.org/2022/09/democracy-japan>
  31. Fundamental Structure of the Government of Japan : Administrative Management Bureau, Ministry of Internal Affairs and Communications, 2007: [https://japan.kantei.go.jp/constitution\\_and\\_government\\_of\\_japan/fundamental\\_e.html](https://japan.kantei.go.jp/constitution_and_government_of_japan/fundamental_e.html)
  32. Mateusz Brodowicz : Japanese Political System and Governance, July 2, 2024: <https://aithor.com/essay-examples/japanese-political-system-and-governance>
  33. Embassy of Japan in Bangladesh : <https://www.bd.embjapan.go.jp/en/japanInfo/govStructure.html>
  34. Asia for Educators, Columbia University, (Government and Politics in Modern Japan) , 2025:
  35. [https://afe.easia.columbia.edu/special/japan\\_1950\\_politics.html](https://afe.easia.columbia.edu/special/japan_1950_politics.html)